

المبحث الخامس عشر بيان الغرض الأصلي من حركة الفلك

أعلم، أن المقصود بالذات، قد يترتب علي الفعل بلا واسطة، وقد يترتب عليه بواسطة، أو وسائط.

وحينئذ تصير الوسطة أيضاً غرضاً منه، لكن بالعرض.

فما ذكروا في المبحث السابق، أن غرض الفلك من حركته استخراج الأوضاع من القوة إلي الفعل، المراد منه: أنه الغرض بالعرض.

وأما غرضه الأصلي، فقالوا: هو التشبه بما هو أكمل منه، فيكون هذا كمالاً للنفس الفلكية في ذاتها، وما سبق كمالاً لجرمها.

ولهم اختلاف في المتشبه به، أهو في الكل شئ واحد، أم متعدد.

فذهب بعضهم: إلى أن المتشبه به، بالنسبة إلي كل الإفلاك، هو المبدأ الأول تعالي.

وبعضهم: إلى أن كل فلك، يتشبه بما هو محيط به، والفلك الأقصي يتشبه بالمبدأ الأول تعالي.

رد ابن سينا

ورد أبو علي علي المذهبين، بأن كلا منهما يستلزم أن يكون الكل في جهة الحركة، والسرعة، والبطء، متوافقة، وليس كذلك إلا في القليل.

أما الأول: فلأنه إذا كان المتشبه به واحداً في الكل، مع اختلاف حركاتها، فسبب الاختلاف إما جرم الفلك، أو نفسه.

والأول: إما أن يكون لجسميته، وهو باطل، لأنها في الكل واحدة.

أو لطبيعته، وهذا أيضاً باطل، إذ ليس للأفلاك طبائع تقتضي جهة معينة، أو حداً من السرعة والبطء، لأن كل جزء من أجزاء كل فلك، يحتمل أن يكون في كل جهة، وعلي كل حد، يفرض من السرعة والبطء، لتشابه أجزائه.

وكذا الثاني: أيضاً باطل، لأن اختلاف حركاتها من قبل نفوسها المحركة لها، لا يكون إلا لاختلاف إرادتها.

واختلاف الإرادة، لا يكون إلا لاختلاف الأغراض، والغرض هنا التشبه.

وإنما بتعدد التشبه، لو كان المتشبه به متعددًا، والمفروض هنا أنه واحد.

فاختلاف الحركات النفسانية، يستلزم خلاف المفروض، فيكون باطلاً، وإذا بطلت الأقسام كلها، بطل اختلاف الحركات، علي تقدير كون المتشبه به واحداً، فثبت لزوم توافقها علي ذلك التقدير، وهو المطلوب.

وأما الثاني: فلأنه إذا كان الفلك الثامن، يتشبه بالفلك التاسع، يجب أن يوافق في الحركة وأحوالها، وإلا لم يكن متشابهاً له.

وكذا، كان يجب أن يوافق الفلك السابع، الفلك الثامن، في تلك الحركة المفروضة.

وهكذا إلى الفلك الأسفل، فيكون الكل متوافقاً في الجهة، والسرعة، والبطء، أي تكون حركة الكل، مثل الحركة اليومية، وليس كذلك.

بل ليس واحد منها، موافقاً للفلك التاسع في حركته، لاسيما الفلك الثامن، الذي كان أولي بموافقته علي هذا التقدير.

فإن بين حركتهما مباينة في الجهة، واختلافاً عظيماً في السرعة والبطء، ليس مثله في الفلكيات.

هذا غاية تقرير رد المذهبيين، علي ما يفهم من كلامه، وشرح به شارحوه، وفيه نظر.

رد الطوسي علي ابن سينا

أما علي ما ذكر في رد المذهب الأول، فالتقسيم المذكور في قوله: " فسبب الاختلاف: إما جرم الفلك، أو نفسة " غير حاصر، لجواز أن يكون السبب شيئاً آخر من الخارج.

لا يقال: فحينئذ لا تكون الحركة إرادية، والكلام فيها، لأننا نقول: اللزوم ممنوع، وإنما يلزم ذلك، لو كان أصل الحركة مستنداً إلي ذلك السبب، وليس كذلك، بل حالة وصفة لها.

وكون الحركة إرادية، لا يستلزم كون جميع أحوالها إرادية، فإن الماشي بالإرادة، كثيراً ما يقصد السرعة، ويعوقه عنها عائق، لا تخرج بذلك حركته عن كونها إرادية.

ولو سلم، فقوله " ليس للأفلاك طبائع... " إلي آخره، ممنوع

وقوله: " لأن كل جزء من أجزاء كل الفلك " إعادة لما سبقه بعبارة أخرى.

وقوله: " لتشابه أجزائه " في غاية السقوط، لأنه إن سلم، فهو في أجزاء كل فلك علي الإنفراد.

والاختلاف هنا، إنما هو في أجزاء فلك مع أجزاء فلك آخر.

وليست أجزاء الفلكين عندهم متشابهة.

ولو سلم، فقوله: " اختلاف الحركات الإرادية من قبل النفس، لا يكون إلا لاختلاف الأغراض " مجرد دعوي بلا دليل.

كيف، ونحن نعلم قطعاً، أنه كثيراً ما يقصد شخصان بحركتيهما معاً، أخذ شيء معين من مكانه، لا يكون لهما غرض غيره، مع أنه تختلف حركاتهما في الجهة والسرعة والبطء لأسباب.

وقوله: " الغرض هنا: التشبه " سيأتي ما ذكروا في الاستدلال عليه، وما فيه.

وقوله " وإنما يتعدد التشبه، لو كان المتشبه به متعدداً " هذا الحصر ممنوع.

ولم لا يجوز أن يكون تعدد التشبه، لتعدد جهات التشبه، من أحوال المتشبه به وصفاته.

فإن قيل: المتشبه به هنا، هو المبدأ الأول، وهو تعالي وتقدس عن أن يكون فيه تعدد بوجه، والكلام فيه.

قلنا: إن سلم، فليس فيه تعدد من جهة الصفات الحقيقية.

وأما تعدد الصفات الإضافية له تعالي، فلا نزاع فيه. والصفة الإضافية صالحة، لكونها جهة التشبه، وإلا لأمتنع التشبه به تعالي مطلقاً عندكم، لنفيكم عنه الصفات الحقيقية الكمالية عن أصلها.

وأما علي ما ذكر في رد المذهب الثاني، من أن الفلك الثامن إذا كان يتشبه بالفلك التاسع، يجب أن يوافقه في الحركات وأحوالها، وإلا لم يكن مشابهاً له، فممنوع.

إذ مشابهة الشيء للشيء، لا تقتضي إلا أن تكون أمراً مشتركاً بين المتشابهين، سواء كان حركة، أو حالاً من أحوالها، أو غير ذلك.

ألا تري أن الفلك الأقصى بحركته، يتشبه بالمبدأ الأول، أو بمجرد آخر، ولا يتصور هناك موافقة في الحركة.

فلم لا يجوز أن يكون تشابه الفلكين في أمر، غير الحركة واحوالها؟

ولو سلم، فلم لا يكفي في وجه التشابه نفس الحركة، أو هي مع هيئة الاستدارة؟

ولعل ما يجوز علي الفلك الأقصى من أحوال الحركة، يكون ممتنعاً علي الفلك الثامن، ما الدليل علي نفي ذلك؟

وبالجملة: ما ذكره لرد المذهبين غير تام، لكن صحة شيء من المذهبين أيضاً غير ثابتة، لعدم قيام برهان عليها.

بل الظاهر أن أصحابها بنوا الأمر علي الأولوية والأقربية.

وعند جمهورهم: أن المتشبه به متعدد، وهي العقول المجردة، وغرض كل فلك من حركته، تشبهه بمبدئه القريب، الذي هو العقل السابق عليه، الموجد له.

اعتراض الرازي

واعترض عليهم الإمام الرازي: بأن "الإشكال الذي أوردتموه علي من قال: بوحدة المتشبه به، يعني لزوم عدم اختلاف الحركات، لا يندفع بقولكم: الفلك يريد التشبه بالعقل

إلا أن الفلك، لما علم أن العقل خرج جميع كمالاته الممكنة له من القوة إلي الفعل، أراد أن يستخرج جميع كمالاته الممكنة له أيضاً من القوة إلي الفعل.

وإذا كان كذلك، كان تشبهه بالعقل المعين، لا من حيث أنه ذلك المعين، بل من حيث ذلك الكمال، وجميع العقول متشاركة في ذلك الكمال، أعني في كون كل كمال ممكن لها بالفعل.

وإذا كان ما به امتياز كل واحد من العقول عن غيره، خارجاً عما وقع تشبه الأفلاك بها، كان المتشبه به من العقول، هو القدر المشترك، فكان المتشبه به بالحقيقة شيئاً واحداً " هذا كلامه.

وأجيب عنه: بأن غايات حركات الأفلاك، تشبهات جزئية لأنها غايات لحركات جزئية، لا تشبه كلي، لأن الأمر الكلي، لا يمكن أن يصير غاية لحركات جزئية، والتشبهات الجزئية المتباينة في زمان واحد، مع وحدة المتشبه به، غير ممكنة.

وفيه نظر: لأننا لا نسلم أن الأمر الكلي، لا يمكن أن يصير غرضاً لحركات جزئية.

وظاهر، أن كل من يسافر للتجارة، ويتحرك حركات جزئية، لا يجب أن

يقصد بتلك الحركات حصول المال المعين، الذي بعينه موقوف علي أمور، عسي أن يدعي استحالة إحاطة العلم بها قبل حصوله.

بل يكفيه في تلك الحركات، ملاحظة حصول المال، والقصد إليه علي الإطلاق، أو بوجه خصوص، لا إلي حد الجزئية الحقيقية .

ثم استدلالهم علي أن الغرض من حركة الفلك، هو التشبه بالعقل، أنه قد ثبت: أن حركة الفلك إرادية، وأنه لا بد للحركة الإرادية من غرض.

فغرضه من تلك الحركة: إما أمر هوائي، أو غضباني، أو غيرها، والأولان باطلان لوجه:

الأول: أن الفلك ليس له شهوة ولا غضب، لأن الشهوة قوة، هي مبدأ جذب الملائم للجسم.

والغضب: قوة، هي مبدأ دفع المنافر للجسم.

فهما إنما يصحان فيما له جسم صالح للانتقال، من حال منافر، إلي ملائم، وبالعكس، والفلك ليس كذلك، لأنه بسيط متشابه الأحوال.

الثاني: أن حركات الأفلاك غير متناهية، وعدم تناهي الشهوة أو الغضب، غير متصور.

الثالث: أن المشتهي أو المغضوب منه، إما أن يحصل، أو يندفع في وقت، أو لا.

وعلي الأول: يلزم وقوفه عن الحركة، لزوال سببها.

وعلي الثاني: يلزم دوام جهل الفلك وعبه، واللازمان باطلان، فبطل

كون حركته للشهوة غضب، فتعين أن يكون في طلب معشوق.

وحينئذ: لا يخلو إما أن يكون المطلوب:

- حصول ذات المعشوق.

- أو حصول صفة من صفاته.

- أو حصول تشبه به.

لأنه لولا واحد من الأقسام، لم يكن لطلبه تعلق، بما فرض معشوقاً له.

والقسمان الأولان باطلان، لأن مطلوبه - أعني ذات المعشوق أو صفته - لا يخلو إما أن يحصل في وقت من الأوقات، أو لا يحصل أبداً.

والاول: يستلزم وقوفه عن الحركة.

والثاني: دوام جهله وعبه أزلاً وأبداً.

واللازمان باطلان، فكذلك ملزوماهما، فكذا ملزوما أحد الملزومين، فتعين أن يكون مطلوبه من حركته، حصول شبهة له بذلك المعشوق في كمالاته، بحسب ما يمكن له.

وذلك المعشوق، جميع كمالاته الممكنة له، حاصلة له بالفعل، كما ذكر وبين في موضعه.

ولا يمكن هذا للفلك، لأن من كمالاته، ما لا يمكن الاجتماع بينها، ولا تناهي لأعدادها، كالأوضاع.

فغاية ما يمكن له من مشابهة المعشوق، الذي جميع كمالاته بالفعل،

أن يحفظ ذلك النوع من الكمال، بتعاقب أفراد غير منقطعة أبداً، ويكون هو دائماً في استخراج فرد منها، من القوة إلى الفعل، ليبقى له ذلك النوع، ويكون تشبهه بالمعشوق، من حيث دوام النوع، لا من حيث زوال الأفراد وتجدها.

وليس للفلك كمال يمكن أن يكون مترتباً علي الحركة، ويكون متصفاً بما ذكر، إلا الوضع.

لأن المقولات التي تقع فيها الحركة، منحصرة في: الأين، والكم، والكيف، والوضع، كما بين في "الطبيعي".

وتغير الفلك في الثلاثة الأول، محال، كما يُن هناك أيضاً.

فتعين أن يكون الكمال، الذي يحصله الفلك بحركته، ويتشبه به بمعشوقه، هو الوضع.

وثبت أن غرضه الأصلي من حركته، هو ذلك التشبه، وهو المطلوب

ولا يخفي علي الفطن المتأمل في مقدمات هذا الدليل، الواقف علي ما ذكرنا سابقاً في هذا المبحث وغيره، الخلل في هذه المقدمات، فلا حاجة إلي الإكثار والتكرار، لكنا ننبه علي بعضها لزيادة الاستبصار.

منها: أن كثيراً من تلك المقدمات، دعاوي غير ضرورية، ولا مؤيدة بشبهة اقناعية، فضلاً عن أن تكون مبنية بحجة قطعية، مثل حكمهم: بأنه لما بطل كون حركة الفلك لشهوة أو غضب، تعين أن تكون للتشبه.

ومثل قولهم: عدم تناهي الشهوة والغضب غير متصور.

ومثل قولهم: دوام جهل الفلك وعبه محال، وغير ذلك.

ومنها: أن مجرد الوضع، ليس كملاً معتداً به، وبحيث يليق من أولئك، الكمل العالية المراتب في الكمالات - علي زعمهم - أن يصرفوا أوقاتهم أزلاً وأبداً بتحصيله، علي وجه التصرم والتقضي، وعدم الاستقرار علي شئ منه ساعة، ويدعوا أنهم بسبب ذلك، يتشبهون بما يستحيل عليه عدم الاستقرار، وعلي كمالاته التصرم والتقضي.

فأنظر أنت بعين فطنتك في هذا، واحكم بإنصافك، أن التشبه في هذا أظهر، أو البعد عن التشبه؟.

أوليس لو سكنوا دائماً، واستقروا علي حالة واحدة، كانوا أشبه بما لا يجوز إنتقاله من حالة إلي حالة أصلاً؟

ولو أخذ أحد يدور علي نفسه بأسرع ما يمكن وقتاً مديداً، لا يسكن ولا يفتر عن حركته.

وإذا سئل عن غرضه من صنيعه يقول: غرضي الاستكمال بهذه الأوضاع، والتشبه بسببها بالكاملين، لا ينسب إلا إلي سخافة العقل، وسفاهة الحلم، ولا يعد سعيه إلا هدرأ، وعمله إلا عبثاً، بخلاف ما إذا سكن في ذلك الوقت، ولم يشتغل بشئ.

ثم علي تقدير تسليم أن تحصيل الأوضاع، يصلح غرضاً وسبباً للتشبه، فالفلك عندهم بسيط، فنسبة جميع الأحوال إلي أجزائه علي السواء.

فالأوضاع التي تحصل من حركته المخصوصة، وسائر الأوضاع الغير المتناهية، التي يمكن حصولها من حركاتها إلي جهات أخرى، أو بحدود أخرى، من السرعة والبطء، متساوية النسبة إليه، وإلي غرضة المذكور.

فوقع هذه الأوضاع دون غيرها، رجحان بلا مرجح، وهو باطل.

وأجاب عن هذا بعضهم: بأن الأمر وإن كان كذلك، إلا أن حركات الأفلاك علي هذا الوجه الواقع، كان أدخل في النظام وأنفع للسفليات، بسبب حصول النسب المخصوصة بين الكواكب، من التسديسات، والتربيعات، والتثليات، والمقارنات، والمقابلات، إلي غير ذلك، التي هي أسباب فيضان الخيرات علي العناصريات.

فأصل الحركة للتشبه، وكيفيتها من الجهة، والسرعة، والبطء، للعناية بالسفليات.

وهذا، كما أن شخصاً خيراً، إذا أراد الذهاب إلي موضع لمهم له، وكان إلي ذلك الموضع طريقان، وكان أحدهما، بحيث لو سلكه لانتفع به المحاويع دون الآخر، فيختار الأول علي الثاني.

فاختيار أصل الذهاب لكفاية ذلك المهم، واختيار خصوص الطريق لكونه خيراً، وعنايته بالمحاويع.

ورد أبو علي هذا الجواب: بأنه لا يجوز أن يكون غرض العالي من أصل فعله، ولا من صفته وكيفيته، نفع السافل وما يعود إليه، وإلا لزم استكمال العالي بالسافل، فيكون الشريف مستكماً بالخسيس، وهو باطل.

وفيه نظر: لأن استكمال العالي بالسافل، إنما لا يجوز، إذا كان العالي أكمل من السافل من كل الوجوه، وكان معني الاستكمال به، أن يستفيد منه كمالاً من كمالاته الموجودة فيه، وفيما نحن فيه كلاهما ممنوع.

أما الأول: فلأننا لا نسلم أن ليس للإنسان كمالات، غير موجودة في الفلكيات، بل نقطع بأن كثيراً منهم، وهم الأنبياء، لاسيما نبينا - صلوات

الله عليه وعليهم أجمعين - أفضل وأكمل من الأفلاك ونفوسها، إن كانت، بل ومن عقولها أيضاً.

مع أن الاستكمال لا يتوقف، علي أن المستكمل منه، يكون أفضل وأكثر كمالاً من المستكمل.

بل كثيراً ما يكون الأكمل فاقداً لكمال موجود في الأنقص منه، فيستفيدة منه، والاستاذ كثيراً ما يستفيد شيئاً من التلميذ.

وأما الثاني: فلأنه لا يلزم من كون غرض الفلك من حركته نفع السفليات، أن يستفيد منها كمالاً موجوداً فيها، غايته أن لهم دخلاً في حصول كماله له.

ولا نسلم بطلان كون الشريف، مستكماً بالخسيس بهذا المعني، وأي شريف من الممكنات، هو مستغن في تحصيل مصالحه وكمالاته عن الأخساء.

بل رد هذا الجواب: أنه لا يدفع الرجحان بلا مرجح، لأنه لما كان الفلك بسيطاً عندهم، متشابه الأجزاء في الأحوال، جاز كون كل جزئين متقابلين منه، موضعي القطبين.

فجاز حركة كل فلك، إلي أي جهة تفرض من الجهات الغير المتناهية، وعلي أي حد يقدر من السرعة والبطء.

فالنسب المذكورة، يمكن حصولها من حركات أخر غير متناهية، مثل: أن يتحرك ما يتحرك الآن، من الشرق إلي الغرب علي عكسه، وما علي العكس بالعكس.

فحصول النسب بالحركة علي الوجه المخصوص، رجحان بلا مرجح.

فإن قيل: النسب المذكورة علي الوجوه المخصوصة الواقعة، أسباب للنظام، وتفع السفليات، فإذا حصلت علي وجه آخر، يفوت هذا الغرض.

قلنا: قد علم بالتجربة، أن تلك النسب علي الخصوصيات الواقعة، أسباب لأثار، تنتفع بها السفليات، ولا طريق لمعرفة ذلك - علي رأيكم - سوي التجربة.

فمن أين علمتم: لو حصلت علي خصوصيات أخرى، لم يترتب عليها تلك الأثار؟.

لا بد لكم من حجة علي هذا، ولا يجديكم الاحتمال، لأنكم بصدد الاستدلال.

قال الإمام الرازي، بعد تقرير دليلهم، وتكلمه عليه: "كلامهم في هذه الطريقة، في غايه الركاقة" وقد صدق.

واعلم انهم بأجمعهم، قد اعترفوا بالآخرة، بالعجز عن الوقوف علي كنه هذا التشبه علي التفصيل.

ولو أنهم رأوا في الإبتداء، ما رأوا في الانتهاء، لنجوا عن الوقوع في هذه الورطات.

والله الهادي إلي سواء الطريق، ومنه الإعانة والتوفيق.